



Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : .....

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (3) لعام 2013م الصادر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 20 صفر 1434 هـ الموافق 2013/1/2م بخصوص الشكوى المقدمة من ميديكا للتجارة العامة ضد هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء في المناقصة رقم (2012/22) والخاصة بتوريد خيوط جراحية

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من ميديكا للتجارة ضد هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء في المناقصة رقم (2012/22) والخاصة بتوريد خيوط جراحية والتي أشارت فيها الشاكية بأنها تقدمت للمناقصة المذكورة من شركة (SUTURE LTD) البريطانية وتم استبعادها بموجب بلاغ هيئة مستشفى الثورة الذي تلقته بتاريخ 2012/11/26م وأنها ملتزمة بجميع الشروط وأن الأصناف مطابقة للمواصفات وبكل ما ورد في وثيقة المناقصة، وأنه لا يوجد أي مبرر لاستبعاد عطائها وأنها الأقل سعراً مقارنة بأسعار الشركة المرسي عليها وأن الشركة التي تقدمت بها (SUTURES LTD) البريطانية تتمتع بنفس مستوى الجودة للشركة المرسي عليها (J&JETHICON) وأنها من أكبر (5 شركات في العالم) في مجال تصنيع الخيوط الجراحية، ومتواجدة في جميع الأسواق العالمية بما فيها أوروبا وأمريكا منذ أكثر من 50 عاماً، وحاصلة على العديد من شهادات الجودة العالمية، ولا تختلف عن معظم الشركات بما فيها الشركة المرسي عليها إلا بميزة عدم المبالغة بالأسعار، وأن الجدول التالي يوضح الفارق في الأسعار بين شركة الشاكية (SUTURES LTD) والشركة المرسي عليها (ETHICON)

عدد الأصناف	العطاء المقدم من شركة (SUTURES) البريطانية	العطاء المقدم من الشركة المرسي عليها (ETICON)	الفارق في السعر	نسبة الفرق	ملاحظة
620.905	796.011.52	175.106.52	%28		

وأن المادة (22) من قانون المناقصات تؤكد على ضرورة إرساء المناقصة على العطاء الأقل سعراً، وأنها على استعداد تام لإثبات الجودة العالية لمنتجاتها من الخيوط الجراحية والتي تستخدم على أيدي كبار الجراحين في العالم، طالبة من الهيئة العليا التوجيه إلى هيئة مستشفى الثورة بإلغاء قرار البت.





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res.: .....

المرفقات : .....

ووجهت الهيئة العليا مذكرة إلى الجهة برقم (1556) وتاريخ 2012/12/4م متضمنة وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافاتها بأوليات المناقصة ، وردت الجهة على الهيئة العليا بالمذكرة رقم (4989) وتاريخ 2012/12/15م بأن سبب استبعادها لعطاء الشاكية هو عدم مطابقة العينات المقدمة منها للمواصفات المطلوبة بالوثيقة وعدم التزامها بالمعايير الفنية من حيث عدم تقديم شهادتي (CPP&GMP)، كما أشارت الجهة في مذكرتها بأنها أوقفت الإجراءات وأرقت بالمذكرة جميع الأوليات المتعلقة بالمناقصة. وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة فقد تبين لها بأنه ووفقاً للتعليمات الموجهة لمقدمي العطاءات (البند 26-2-ز) فقد اشترطت الجهة أن تكون مواصفات العينات المقدمة مطابقة للمواصفات المطلوبة وهي:-

- 1- إمكانية ثني الخيوط عند الاستخدام وبأي طريقة دون تلف.
  - 2- تناسق حجم الإبرة مع الخيط.
  - 3- عدم انفصال الخيط عن الإبرة عند الإستخدام.
  - 4- عدم تفسخ الخيط في الطرف عند القطع.
  - 5- الجودة العالية.
  - 6- درجة حساسية ذوبان الخيوط لبعض العمليات الحساسة (العيون،القلب، الكلى).
- كما نصت التعليمات المذكورة على الآتي:-

(تخضع العينات للتقييم الفني من قبل المختصين الفنيين من مختلف الأقسام وذلك للتأكد من مطابقتها للمواصفات المذكورة وسيتم عمل تقرير فني من قبلهم والذي على أساسه سيتم التوصية بالترسية بصفتهم ذوي الاختصاص)، هذا ولم تقدم الشاكية أي ملاحظة خلال فترة دراسة وتقديم العطاءات على شرط الجهة الترسية بناء على رأي المختصين في مختلف الأقسام مما يدل دلالة واضحة على قبولها بهذا الشرط، ولما كان رأي المختصين في الجهة هو عدم مطابقة العينات المقدمة من الشاكية للمواصفات المطلوبة في وثيقة المناقصة، إضافة إلى عدم تقديم الشاكية شهادتي (CPP& GMP)





Ref : .....

الرقم : .....

Date: .....

التاريخ : .....

Res: .....

المرفقات : .....

فإن الأساس الذي قام عليه قرار استبعاد الجهة لطاء الشاكية صحيح، أما قول الشاكية بأن عطاءها الأقل سعراً وأن المادة (22) من قانون المناقصات توجب الإرساء على أقل العطاءات سعراً، فإن المادة المذكورة قد اشترطت لوجوب إرساء المناقصة على أقل العطاءات سعراً بعد التقييم أن يكون مستجيباً ومستوفياً لجميع شروط ومتطلبات المناقصة الفنية والمالية والقانونية، فإذا لم يكن العطاء مستجيباً ومستوفياً لجميع شروط ومتطلبات المناقصة فلا يرسى عليه، وبناءً عليه قررت الهيئة العليا رفض الشكوى.

صدر بتاريخ 20 صفر 1434 هـ الموافق 2013/1/2م

أ. نجيب محمد بكير  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي أبو بكر حسن السقاف  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد أحمد المتوكل  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

أ. أمين معروف الجند  
عضو الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك أحمد العرشي  
رئيس الهيئة العليا  
للرقابة على المناقصات والمزايدات

